

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الأولى / المجموعة الرابعة

محاضرات في مقياس «تاريخ الفكر الاقتصادي»

الفكر الاقتصادي عند اليونان

د. أحمد فلاح

أستاذ مساعد (أ)

السداسي الأول

السنة الجامعية 2013م/2014م

مقدمة

إنّ تضاريس اليونان ومرتفعاتها وخلجانها وبحارها قد فصلت بلاد اليونان وقسمتها إلى أجزاءٍ منعزلةٍ، حيث كان السفر والمواصلات صعبة، لذلك فقد تطوّر كل وادٍ في بلاد اليونان إلى اكتفاءٍ اقتصاديٍّ ذاتيٍّ، وكانت له حكومته المستقلة، ونُظمه وأسلوبه ودينه وحضارته. وفي كلّ حالةٍ كانت تقوم مدينة أو مدينتان تمتدّ حولهما سفوح الجبال والأراضي الزراعيّة، وعلى هذا النمط كانت المدن اليونانيّة التي تشمل إسبرطة وأثينا وغيرها.⁽¹⁾

كانت الزراعة في اليونان هي الصّناعة الأساسيّة، وكانت الأسرة هي وحدة الإنتاج، وكان العبيد هم قوّة العمل. كانت هناك أسواق، وكان هناك حرفيّون - معظمهم من العبيد -، وكان استعمال أو استهلاك السلع - المأوى البدائي، والمواد الغذائيّة الأوليّة، والشّراب أو بعض الملابس وأشياء قليلة أخرى - ضئيلاً للغاية بالنسبة للجميع فيما عدا أقلّيّة حاكمة صغيرة. وبالنسبة لهذه الأقلّيّة كان الإستهلاك الأكبر في الخدمات التي يقوم بها العبيد. وكان قاطنو المدن اليونانيّة يدفعون ثمن المواد الغذائيّة والنبذ - التي يتحصّلون عليها من الريف - من ريع الأرض وغيرها من الإيرادات أو المكوس التي يتحصّل عليها مُلاك الأرض الذين يعيشون في المدن، والتي كان يُعاد تدويرها لدفع ثمن منتجات المزارع والكروم. أو أنّ هؤلاء القاطنون في المدن يحصلون على نصيبهم عيناً أو أنّ إيراداتهم كانت تجيء في صورة ضرائب يمكن بدورها أن تدفع ثمناً للمنتجات. وكانت مناجم الفضة توفّر الإيرادات لأثينا. وكانت الحبوب وغيرها من المنتجات تأتي بكميّات كبيرة إلى الموانئ.⁽²⁾

وعليه فقد كان النّشاط الإقتصاديّ محدود جداً وكانت المشكلات التي يُثيرها هذا النّشاط قليلة الأهميّة بحيث لم يتناولها الفلاسفة والمفكّرون اليونانيّون، إلّا بصورة عرضيّة، وفي ضوء اعتبارات خاصّة غير اقتصاديّة.⁽³⁾ فرغم بلوغ الفكر اليونانيّ ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة، فإنّ الإقتصاد لم يحظ بنصيب كبير.⁽⁴⁾ إذ وُجد الفكر الإقتصاديّ في أحضان الفلسفة، ونادراً ما نوقشت المشكلات

(1) - ول ديورانت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى ديوي: حياة وآراء أعظم رجال الفلسفة في العالم، ترجمة: فتح الله محمد المشعشع، ط1، منشورات مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، 2004م، ص. 7.

(2) - جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة عالم المعرفة (261)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر/أيلول 2000م، ص. 23-24.

(3) - محمود عبد المولى، تطوّر الفكر الإقتصادي والإجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، جانفي 1986م، ص. 73.

(4) - سعيد النجار، تاريخ الفكر الإقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربيّة، بيروت - لبنان، 1973م، ص. 14.

الإقتصادية بصفتها هذه. بل دارت الأفكار المتعلقة بها حول المشكلات المتعلقة بفكرة الدولة. ومن هنا كان الفكر الإقتصادي بكيّته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة. ولذلك مثل الإستدلال الإقتصادي جزءاً لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع.⁽⁵⁾

د. فلاح أحمد

(5) - محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص. 68. وص. 72.

الفكر الإقتصادي اليوناني بين الفلسفة السياسية، الأخلاق وشؤون المنزل

لقد تعرّض الفلاسفة اليونانيون القدماء لبحث بعض المشكلات الإقتصادية، ولكن يلاحظ على أفكارهم في هذا الصدد أنها فضلاً عن كونها محدودة وضئيلة العدد، لم تصل إلى وضع أسس لفصل الدراسات الإقتصادية عن غيرها من أنواع الدراسات، كما فعل هؤلاء الفلاسفة بالنسبة لكثير من فروع المعرفة الأخرى. فالإقتصاد في الفكر اليوناني دراسة تابعة ومحدودة، واللّتان يمكن تفسيرهما بعاملين، هما:

- **العامل الأول:** لم يدرس الفلاسفة اليونان المشكلات الإقتصادية لذاتها، وكفرع مستقل من فروع المعرفة، بل أتت دراساتهم لها مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة السياسيّة والأخلاق. فعند بحثهم لخير أنظمة الحكم متى يجب اتباعها، ولخير نوع من أنواع الدّول يجب إقامته، كان لابدّ لهم أن يعرضوا للمشكلات الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي في هذه الدّول والأنظمة. ومن هنا كانت صفة التّبعيّة للدراسة الإقتصادية.⁽⁶⁾ وفي هذا الإطار يمكن القول بأنّ الإقتصاد أحد موضوعات الفلسفة السياسيّة، وهذه الأخيرة مرتبطة - عند اليونان - ارتباطاً وثيقاً بفلسفة الأخلاق. ولهذا قال «ألكسندر جراي»، وهو دارس متميّز لتاريخ الأفكار الإقتصادية، أنّ: (علم الإقتصاد في اليونان القديمة لم يكن مجرد التّابع والخادم للأخلاق؛ بل إنّه سُحق وحُجب على يد شقيقتها التي تَلقى قدراً أكبر من العناية والرّعاية).⁽⁷⁾ ومن أجل ذلك وفضلاً عن عدم الفصل المطلق للإقتصاد عن السياسة في الفكر اليوناني، فإنّه - أيّ مفهوم الإقتصاد بوجه عام - قد اعتُبر مفهوماً وضعياً (أخلاقياً خاصّة)، باعتبار أنّه لم يفصل الإقتصاد عن التطبيق، وأنّه مجرد وسيلة للحياة الصالحة ورفع المستوى الخلقي للمجتمع.⁽⁸⁾ ولذلك إذا أردنا الوصول إلى معرفة آراء قدامى اليونان الإقتصادية فلا بدّ من درس تاريخ علم الأخلاق.⁽⁹⁾

- **العامل الثاني:** أنّ الحضارة اليونانيّة كانت تعتمد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للإنتاج، فارتبط العمل والإنتاج، في ذهن اليونانيّين، بالعبوديّة، ومن هنا تولّد عندهم من الإحتقار للعمل وللنشاط الإقتصادي بصفة عامّة (باستثناء الزّراعة لأهميّتها بالنسبة لهم). وتبلور هذا الشعور لديهم في فكرة محدّدة، ومن مقتضاها أنّ المواطن اليوناني يجب ألاّ يشغل نفسه بالنشاط الإقتصادي، بل يجب أن ينفّرغ للمشاكل السامية التي تتمثّل في التأمّلات الفلسفيّة والسياسيّة. وانعكس هذا الشعور وهذه الفكرة على المفكرين فاحتقروا

(6) - ليب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة - مصر، 1988م، ص. 27-28.

(7) - جون كينيث جالبريث، المرجع السابق، ص. 24.

(8) - إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي، ط1، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، 1970م، ص.

(9) - حسين علي الرفاعي، خلاصة الإقتصاد السياسي، مطبعة الترقّي، القاهرة - مصر، يناير 1928م، ص. 76.

بدورهم النشاط الإقتصادي، واحتقروا الإهتمام بمشكلات هذا النشاط، ومن هنا كانت قلّة أبحاثهم في المشكلات الإقتصادية.⁽¹⁰⁾

ولئن كان لفظ الإقتصاد (Economics) نفسه مأخوذاً من اللفظ اليوناني (Oeconomicus)، فليس معنى ذلك أنّ اليونانيين القدماء قد أسسوا الإقتصاد كفرعٍ دراسيٍّ مستقلٍّ، لأنّ هذا اللفظ اليوناني مشتقّ من لفظين يونانيين (Oikos) بمعنى "منزل" و (Nomos) بمعنى "قانون"، ومعناها معاً (Oikonomikos) "قانون المنزل".⁽¹¹⁾ ويقصد به "قوانين الدّمة الماليّة المنزليّة"⁽¹²⁾ أو "تدبير شؤون المنزل". فقد كان الفلاسفة الأقدمون لا يعرفون عن الإقتصاد إلّا ما هو مشهور عندنا الآن بالإقتصاد المنزليّ أي: قوانين أو قواعد تدبير الأمور المنزليّة.⁽¹³⁾

كان "كزينوفون" (Xenophon) يستعمل كلمة "اقتصاد" في كتبه حيث خصّص لها كتابه المعروف بإسم "الإقتصاد" في أوائل القرن الرابع قبل الميلاد. ويقال أنّ هذا الكتاب كان جزءاً من كتابٍ كبيرٍ وضعه دفاعاً عن آراء "سقراط" (Socrate) وردّاً على كتاب "كريتوبيل" (Polycrate). ونظّم هذا الكتاب على شكلٍ محاورٍ دارت بين "سقراط" و"كريتوبيل" بدأها بما يأتي:⁽¹⁴⁾

سقراط: خبرني يا "كريتوبيل"، هل للإقتصاد إسمٌ علميٌّ كما للطبّ والمعادن والهندسة؟
كريتوبيل: أظنّ ذلك يا "سقراط".

سقراط: حسن. ولكن أيمكننا تحديد الغرض من الإقتصاد، كما يمكننا ذلك في هذه العلوم؟
كريتوبيل: أظنّ أنّ المقتصد هو الذي يُحسن حكم منزله!

سقراط: ولكن ماذا يعمل هذا المقتصد إذا كلف بإدارة منزلٍ غيره أَيْحسن ذلك كما يُحسن إدارة منزله؟
حقيقة أنّ المهندس يمكنه الإستغال لغيره كما يشتغل لنفسه، وهل الأمر كذلك مع المقتصد؟
كريتوبيل: أظنّ ذلك يا "سقراط".

واستمرت هذه المحاور بينهما على هذا النمط حتّى النهاية. وتناولوا فيها تفوّق الزراعة والأمور الحربية على جميع الفنون والعلوم؛ لأنّ الأولى ضروريّة لغنائهم، والثانية لحروبهم المستمرة. ورغم كَوْن الإقتصاد المنزليّ أو العائليّ أوّل فكرة لوضع أصول الإقتصاد، فإنّ الحقيقة هي أنّه لم يكن عند اليونان فكر اقتصاديٍّ بالمعنى الكامل، وذلك لأنّ الحياة الإقتصادية كانت بالنسبة لمفكرهم مظهراً إمّا

(10) - راجع كل من: - لبيب شقير، المرجع السابق، ص ص. 28-29.

- محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص. 73.

- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون، مجهول بلد الطبع، 1986م، ص 35.

(11) - لبيب شقير، المرجع السابق، هامش ص. 27.

(12) - محمد دويدار، المرجع السابق، هامش ص. 17.

(13) - حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص. 13.

(14) - المرجع نفسه، هامش ص. 13.

للحياة العائليّة الضيّقة أو للحياة السياسيّة. غير أنّه عند معالجتهم للحياة السياسيّة بشكلها الواسع تعرّض هؤلاء المفكّرون للتنظيم الإقتصاديّ، وتكلّموا بشكل خاصّ عن قضايا المِلْكِيّة والعبيد والنقود والتجارة.⁽¹⁵⁾ فقد كان أرباب الفكر والفلاسفة يصرفون جلّ اهتمامهم للسياسة، أمّا الوقائع الإقتصادية فقليلاً ما كانت تجتذب انتباههم، إذ لم تكن ذات أثر في حياة الدّولة ولا في أجهزتها، ولم يبذلوا أيّ جهد لخلق مذهب اقتصاديّ منظمّ، وكلّ ما وضعوه، لا يعدو نظرات جزئية حول مسائل فردية.⁽¹⁶⁾

د. فلاح أحمد

⁽¹⁵⁾ - رايح زبيري، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعة لطلبة السنة الثانية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1989م، ص. 5.

⁽¹⁶⁾ - جوزف لاجوي، المذاهب الإقتصادية، ترجمة: ممدوح حقي، ط2، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1984م، ص. 5.

الأفكار الاقتصادية لأبرز الفلاسفة اليونانيين

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ التفكير الفلسفي كان تفكيراً ذاتياً (Subjective) لأنه يعبر عن المثال الأعلى الذي يتخيله الفيلسوف، أو تفكيراً معيارياً (Normative) لأنه يضع معايير معينة يجب إلزامها لتحقيق العدالة والرفاهية، أو تفكيراً غائياً (Finaliste) لأنه يضع نصب عينيه الوصول إلى غاية أو إلى هدف معين.⁽¹⁷⁾ وفي هذا الإطار سنتعرف على بعض أفكار أبرز الفلاسفة اليونانيين وهما الفيلسوفان "أفلاطون" و"أرسطو" واللذان كانت لآرائهما أهمية كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي: أفلاطون وأرسطو.

I. أفلاطون (Plato) [427-347 ق.م.]

يعتبر أفلاطون من أشهر فلاسفة اليونان، وهو تلميذ سقراط، ومعلم أرسطو، صاحب كتاب "الجمهورية" الذي اشتهر به أكثر من غيره. وكانت الفترة التي كتب فيها أفلاطون هذا الكتاب فترة تدهور في التاريخ اليوناني. فقد انتهت الحرب الأهلية بين أثينا وإسبرطة [الحرب البيلوبونيسية (Peloponnes) (431-404 ق.م.)] بالهزيمة الساحقة لأثينا، وقد كان أفلاطون في الثالثة والعشرين من عمره، ولهذا كان من الطبيعي أن تهتم كتاباته اهتماماً شديداً بالقضايا السياسية والاجتماعية، متخذاً من إسبرطة نموذجاً⁽¹⁸⁾ له عندما شرع في تصوير دولته المثالية.⁽¹⁹⁾ لقد وجد بعض شراح أفلاطون أنّ السياسة كانت الموضوع الرئيسي لإهتمام أفلاطون، ويؤكدون أنّ أفلاطون لم يصل إلى الفلسفة إلا عن طريق السياسة ومن أجل السياسة. ففي كتابيه "الجمهورية" "القوانين أو الشرائع" وهما أكبر محاورتين لأفلاطون، تعالجان موضوعات سياسية.⁽²⁰⁾ إذ أنّه في كتابه "الجمهورية" لم يعر اهتماماً كبيراً إلى النشاط الاقتصادي وإلى المشكلات الواقعية المتصلة به بل تصوّر (بالطريقة الإستنباطية) مدينة فاضلة ومجتمعاً مثالياً. أمّا في كتابه "القوانين أو الشرائع" عالج بأسلوب يقرب من دائرة التخصص الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والظروف الجغرافية والسكان كافة في الدولة وما إلى ذلك من المواضيع وخاصة سيادة القانون العادل في الجمهورية من أجل سعادة الجميع.⁽²¹⁾

⁽¹⁷⁾ - محمد بدوي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1985م، ص. 43.

⁽¹⁸⁾ - هناك قدر كبير من أوصاف الدولة المثالية عند أفلاطون مستوحى من النموذج الإسبرطي (دولة إسبرطة). راجع: برتراند رسل، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، ترجمة: فؤاد زكريا، ج1، ط2، سلسلة عالم المعرفة (364)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 2009م، ص. 62-63.

⁽¹⁹⁾ - ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: عطيات أبو السعود، سلسلة عالم المعرفة (225)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر/أيلول 1997م، ص. 30-31.

⁽²⁰⁾ - محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 46-47.

⁽²¹⁾ - محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص. 75 و ص. 78.

ولذلك فإنّ أفلاطون لم يخصّص كتاباً من كتبه للمباحث الإقتصادية لأنّه كان كثير الإهتمام بالأمر السياسيّة. إلّا أنّ هذه الكتب قد تضمّنت كثيراً من المواضيع الإقتصادية.⁽²²⁾ فأهمّ مصادر تفكيره الإقتصادي موجودة في "الجمهورية" وبعض أقسام "القوانين".⁽²³⁾ علماً أنّ أفلاطون في كتاباته هذه لا يصف مجتمعاً قائماً فعلاً؛ وإنّما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المثالي.⁽²⁴⁾

ومن المواضيع والمسائل الإقتصادية التي جاءت في كتاباته المواضيع والمسائل التالية أدناه:

1- الأصل الإقتصادي للدولة: حلّ أفلاطون الدولة ببيان أنّ أصلها إنّما يرجع إلى عامل اقتصادي، فيقول: (إنّ الدولة تنشأ لأنّ الفرد لا يمكن أن يكفي نفسه بنفسه، بل تكون له حاجات عديدة لا يستطيع أن يُشبعها وحده، فيجتمع معاً عدد من الأفراد كافٍ لأنّ يُشبع كل منهم حاجات الآخرين، فيعيشون كشركاء أو كمساعدين بعضهم لبعض، وتتكوّن من المجموعة التي ينشؤونها بهذه الطريقة ما يُعرف بإسم الدولة).⁽²⁵⁾ وعليه فقد بيّن أفلاطون كيف تنشأ الدولة من عجز هؤلاء الأفراد عن الإكتفاء بأنفسهم ومن حاجتهم الدائمة إلى عون الآخرين.⁽²⁶⁾ فحاجات الإنسان متعدّدة، ولا بدّ من اجتماع الأفراد في جماعة سياسيّة حتّى يُمكن إشباع هذه الحاجات.⁽²⁷⁾

2- تقسيم العمل بين الأفراد في الدولة (Division of Labour / Division du Travail): جاء في كتاب "الجمهورية" بحثٌ عن مزايا تقسيم العمل، حيث قال: (إنّ الجمهورية في حاجة إلى عمال ومهندسين ونسّاجين وغيرهم من أرباب الحرف الضروريّة لكيانها). ولم يقف في نظريته عند تقسيم الأعمال اليدويّة الماديّة، بل ذهب في بحثه إلى ضرورة تقسيم الأعمال العقلية.⁽²⁸⁾ فقد تعرّض أفلاطون لفكرة تقسيم العمل في إطار كلامه عن تنظيمه المثالي للدولة، حيث رأى أنّ تخصّص كلّ شخص في مهنة واحدة أحسن من اشتغال كلّ شخص بكافة المهن والأعمال، وأشار إلى عدم سلامة الجمع بين أكثر من مهنة واحدة، وذلك بإستناده - أي أفلاطون - إلى حجتين هما:⁽²⁹⁾

- الأولى؛ أنّ لكلّ شخص مواهبه وكفاءته الخاصّة، وأنّ الاختلاف بين الأفراد من هذه الناحية يجعل كلّ منهم مهيناً بطبيعته لعملٍ معيّن أو لمهنة محدّدة. فتقسيم العمل قائم على عامل طبيعيّ، وهو اختلاف المواهب الطبيعيّة، لأنّه لا يولد اثنان مثلاً ولهما نفس المقدرة والكفاءة.

(22) - حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص. 75.

(23) - إبراهيم كنه، المرجع السابق، ص. 342.

(24) - صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، سلسلة كتابك (68)، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1978م، ص. 9.

(25) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 30.

(26) - السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1986م، ص. 180.

(27) - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة - مصر، 1995م، ص. 19.

(28) - حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص. 75.

(29) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 30-31.

- والثانية؛ أن تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهياً لها بطبيعته يزيد من كمية الإنتاج ويحسن نوعه وميزاته.

وعليه لما كان هؤلاء الأفراد يختلفون من حيث المواهب والكفايات لذلك وجب أن نحسب حساباً لهذه الفوارق الطبيعية عند القيام بتقسيم العمل بين الأفراد الذين تتكون منهم الدولة.⁽³⁰⁾ فهذا التخصص مرتبط بفكرة العدالة التي تظهر في الدولة عندما يضطلع كل قسم من المجتمع بمهمته ويعاون في توطيد النظام العام.⁽³¹⁾ فالعدالة تسود حين يهتم كل شخص بشؤونه الخاصة، أي أن على كل إنسان أن يقوم بالعمل الذي يصلح له، من دون أن يحشر نفسه في شؤون الآخرين، وعلى هذا النحو تتم إدارة شؤون الدولة كلها بسلاسة وكفاءة. وفي هذا المعنى ترتبط العدالة بفكرة الإنسجام، ويعمل الكل بهدوء من خلال أداء كل جزء لعمله الصحيح.⁽³²⁾

3- تقسيم المجتمع إلى طبقات (les Classes Sociales): يرى أفلاطون أن الدولة يجب أن تكون مدينة صغيرة ذات عدد سكاني ضئيل وثابت لا يزيد⁽³³⁾. حتى لا تتجاوز إمكانيات الجماعة الاقتصادية، فيختل بالتالي التوازن الاجتماعي، وتقوم الإضطرابات والقلق في الدولة.⁽³⁴⁾ كما يجب أن تخضع كل أنشطتها (الاقتصادية وغير الاقتصادية) لتنظيم دقيق.⁽³⁵⁾ وقد جعل أفلاطون دولته المثالية على مثال الإنسان؛ يقول أفلاطون أن النفس الإنسانية تتألف من ثلاث قوى يجب تحقيق التوازن والإنسجام بينها كي تتحقق السعادة الكاملة. وهذه القوى الثلاث تنصف بفضائل ثلاث يجب تحقيق التوازن بينها أيضاً:⁽³⁶⁾

- **العقل (La Raison)** ويتصف بالحكمة (La Sagesse)؛ ورأى أن يقوم الفلاسفة في دولته⁽³⁷⁾ مقام الرأس من جسم الإنسان.

(30) - السيد محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 180.

(31) - علاء حمروش، المرجع السابق، ص ص. 45-46.

(32) - برتراند رسل، المرجع السابق، ص. 114.

(33) - عدد السكان وفقاً لأفلاطون هو 5040 مواطناً. راجع: حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص. 19.

(34) - محمود عبد المولى، المرجع السابق، ص. 79.

(35) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص ص. 31-32.

(36) - محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 46.

(37) - لقد أسس أفلاطون في أثينا "الأكاديمية" كمعهد لإعداد القادة أو العلماء الذين يصلحون للسياسة والحكم وتصلح بهم السياسة والحكم. راجع: علاء حمروش، المرجع السابق، ص. 45.

والأكاديمية مدرسة أنشئت في بستان يبعد مسافة قصيرة في الاتجاه الغربي لأثينا سنة 387 ق.م. وكان اسم قطعة الأرض هذه مرتبطاً باسم البطل الأسطوري "أكاديموس"، ومن ثم فقد أطلق على المدرسة اسم "الأكاديمية". وكان تنظيمها مستوحى من نموذج المدارس الفيثاغورية في جنوب إيطاليا، وهي المدارس التي عرفها أفلاطون خلال أسفاره. وتعد "الأكاديمية" هي الأصل الأول الذي تفرعت عنه الجامعات، منذ العصور الوسطى، وقد ظلت باقية، بوصفها مدرسة، طوال ما يربو على تسعمائة عام. وأخيراً أغلقها الإمبراطور جستنيان (Justinian) في العام 529م، بعد أن شعر بأن هذا التراث الباقي من العصر الكلاسيكي يجرح مشاعره المسيحية. ويقال إن مدخل المدرسة كان يحمل لافتة تمنع أي شخص لا يحب الدراسات الرياضية من الدخول. راجع: برتراند رسل، المرجع السابق، ص ص. 100-101.

- القلب (Le Coeur) ويتّصف بالشّجاعة (Le Courage)؛ ورأى أنّ يقوم المحاربون في دولته مقام القلب.

- الشهوة (Le desir) وتتّصف بالعفة (Temperence)؛ ورأى أنّ يقوم الزّراع والصّناع والتّجار في دولته بإرضاءها.

أيّ أنّ أفلاطون يقسّم المجتمع إلى ثلاث طبقاتٍ بحيث تقوم كلّ طبقةٍ - بحسب مواهبها - بنوعٍ معيّن من النشاط. وقد أوجد بينها تدرجاً يجعل كلّ طبقةٍ تستمدّ قوّتها من الطبقة التي تليها.⁽³⁸⁾ وهذه الطبقات هي:⁽³⁹⁾

أ- الطبقة الأولى وهي طبقة الحكّام؛ وهي التي تضع القوانين وتعمل على احترامها، فهي طبقة المشرّعين. ويشترط أن يكون الحكّام من بين الفلاسفة الذين يجب أن يكونوا على رأس الدّولة لأنّهم الحكماء. إلّا أنّ أفلاطون لا يوضّح كيف ينشأ حكم الفلاسفة، وإنّما يكتفي بالقول بأنّ من الواجب أن يصبح الفلاسفة حكّاماً، وأنّ يصبح الحكّام فلاسفةً. وبعد أن يتولّى الفلاسفة زمام الحكم تكون مهمّتهم الأولى اختيار هؤلاء الذين سيصبحون جنوداً وحراساً.

ب- والطبقة الثانية وهي طبقة الجنود؛ وهي التي تدافع عن الدّولة ضدّ ما يقع عليها من اعتداءات داخلية وخارجية، فهي طبقة النبلاء، المحاربين والحراس، لأنّهم الشجعان والنبلاء.

ج- والطبقة الثالثة هي طبقة المنتجين؛ وهي التي تضمّ كلّ من يعملون بالنشاط الاقتصاديّ، فهي طبقة المزارعين والمصنّعين والمتاجرين وأصحاب المهن، لأنّها المكلفة بإشباع الحاجات الماديّة للدّولة، وتأمين الإزدهار الماديّ لها.

وعليه فالمجتمع المثالي الكامل هو الذي تعمل كل طبقة وكل وحدة فيه العمل الذي يتناسب مع طبيعتها وينسجم مع أهليتها وصلاحيّتها ومقدرتها، حيث لا تتدخل طبقة بأمر الأخرى، أو فرد بأعمال الآخر، ولكن يعمل الجميع في تعاون لإنتاج عام فعّال ومنسجم، لا شك أنّ مثل هذه الدّولة ستكون دولة عادلة.⁽⁴⁰⁾

4- الملكية الخاصّة (Private Property / Propriété Privé): في دولة أفلاطون المثاليّة يوجد نوعان من التّنظيم للملكيّة الخاصّة:

⁽³⁸⁾ - السيد محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 181.

⁽³⁹⁾ - راجع كل من: - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 32.

- السيد محمد بدوي، المرجع السابق، ص. 181.

- ماريا لويزا برنيري، المرجع السابق، ص. 36-37.

- رايح زيري، المرجع السابق، ص. 6.

⁽⁴⁰⁾ - ول ديورانت، المرجع السابق، ص. 40.

أ - إلغاء الملكية الخاصة: يشترط أفلاطون أن يعيش الحكّام والجنود في معيشة مشتركة، وألا تكون لهم ملكية فردية. ويفسّر أفلاطون ذلك بأنّ الحكّام والجنود يجب أن يخصّصوا جهودهم كلّها لصالح المواطنين جميعاً وليس لصالح أشخاصهم، وأنّ المال يجعل الشخص خاضعاً للإغراء ممّا قد يصرّفه عن إدارة الحكم لصالح المجموع والدّفاع عنه، ويجعله يديره للحصول على الثروة الشخصية. فلكي يبعد أفلاطون عن الحكّام والجنود إغراء المال، يلغي الملكية الخاصة بالنسبة لهم، فلا يكون لهم أن يملّكوا المال.⁽⁴¹⁾ ولذلك فحياتهم الإقتصادية مشاعية صارمة؛ فيبوتهم بسيطة، وهم لا يملكون إلا ما يحتاجون إليه من أجل معيشتهم الخاصة، وهم يأكلون معاً في جماعات، ولا يقتاتون إلا مأكولات بسيطة.⁽⁴²⁾

ويلاحظ أنّ تحريم تملك طبقة الحكّام والجنود لا يرجع، عند أفلاطون، إلى مساوئ الملكية الفردية في حدّ ذاتها، وإلى الرّغبة في جعل الأفراد متساوين من حيث ما يملكون من أموال، وإنّما يرجع إلى الرّغبة في إبعاد طبقة الحكّام والجنود عن الخضوع لإغراء المال.⁽⁴³⁾

ب - حرية الملكية الخاصة: يبيح أفلاطون لأفراد المنتجين أن يملّكوا الأموال ملكية خاصة، ولكن حرية هذه الملكية ليست حرية مطلقة بلا حدود؛ فالدولة يجب أن تتخلّل لمنع الفقر المُدقّع، وللمنع الثراء الفاحش، على حدّ سواء، لأنّ كلّ منهما يُنتج أثراً سيئاً على نوع الإنتاج، وعلى المنتج نفسه. فإذا أثرى المنتج فإنّه يصبح كسولاً مهملاً، وإذا كان فقيراً فقراً مُدقّعا، فإنّ ذلك سيمنعه من أن يمدّ نفسه بالمعدّات اللازمة للإنتاج، ممّا يضعف من مزايا إنتاجه، وممّا يجعل أبنائه أو غيرهم ممّن يتعلّمون على يديه يتلقّون تعليماً جرفياً سيئاً.⁽⁴⁴⁾ ومن أجل ذلك يقوم الحكّام بتنظيم التجارة والصناعة لمنع الإفراط في الثروة والفقر، وكل شخص يملك أكثر من أربعة أضعاف الحدّ المتوسّط لما يملكه المواطنون يجب أن يترك هذه الزيادة للدولة، وتعمل على منع الفائدة على الأموال (الرّبا) وتحديد الأرباح.⁽⁴⁵⁾

ويلاحظ أنّ أفلاطون يقرّ وجود فقراء وأغنياء بين أفراد طبقة المنتجين، ولئن كان قد نادى بمنع الفقر المُدقّع والثراء الفاحش، ولكن لرغبته في عدم كسل الأغنياء فلا يعيرون إلقتاتاً كبيراً للإنتاج، وفي عدم سوء إنتاج الفقراء وسوء تكوين وتعلّم أبنائهم للمهنة. فالدافع هنا هو المحافظة على الإنتاج وليس التسوية في توزيع الأموال بين الأفراد.⁽⁴⁶⁾

5 - النّقد (Money / Monnaie): يرى أفلاطون أنّ للنقد دوراً تقوم به في دولته، خاصة عندما يتمّ تقسيم العمل ويتخصّص كلّ فرد بحرفةٍ معيّنة ويظهر لديه فائض الإنتاج للتبادل؛ فإنّ كلّ شخص سيعرض

(41) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص ص. 33-34.

(42) - برتراند رسل، المرجع السابق، ص. 113.

(43) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 36.

(44) - المرجع نفسه، ص. 35.

(45) - ول ديورانت، المرجع السابق، ص. 40.

(46) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص ص. 38-39.

إنتاجه على الآخرين ليشتروه وليبيعه لهم، فتقوم الحاجة إلى النقود هنا كـ"أداة للتبادل" (Means of Exchange / Intermédiaire d'Echange). ويُنسب لـ"شومبيتر" (Schumpeter) إلى أفلاطون أنه قد أخذ بنظرية من مقتضياتها: (أنّ قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها، ولكن إلى اتفاق الناس وجريانهم على استخدامها كوسيط للمبادلة). وبعبارة أخرى نحن لا نقبل النقود في المعاملات لأنّ المادة المصنوعة منها (سواء أكانت ذهباً أم فضة أو غير ذلك) تكون لها قيمة معينة، ولكننا نقبلها لعلّنا أننا نستطيع أن نشترى بها ما نشاء، نظراً لأنّ المجتمع يكون قد اتفق وجرى على استخدام النقود بهذه الصورة.⁽⁴⁷⁾

6- التجارة الخارجية: إنّ أفلاطون في "القوانين" ظلّ يعتقد أنه عند تأسيس دولة جديدة ينبغي اختيار موقع بعيد عن البحر، تجنباً للتأثير المفسد للتبادل التجاري والاتصال بالأجانب.⁽⁴⁸⁾ فقد كان أفلاطون يحقّر التجارة والمشتغلين بها، إذ قال في كتابه "القوانين" لابدّ من تشييد البلاد بعيدة عن البحار لكيلا يشغل أهلها بالتجارة ولينقطع العبيد للأعمال اليدوية والحرف.⁽⁴⁹⁾

II. أرسطو (Aristotle) [322-384 ق.م]:

يعتبر أرسطو من أشهر فلاسفة اليونان، وهو تلميذ أفلاطون، ومربّي ومعلّم الإسكندر المقدوني. وهو أول ناقد لأفلاطون.⁽⁵⁰⁾ فضلاً عن أنّ مساهماته في مجال الإقتصاد تفوق مساهمات أفلاطون بكثير؛ فأرسطو أول من استخدم كلمة الإقتصاد بمعناها الصحيح، كما كان أول من قام بتحليل بعض الظواهر والعلاقات الإقتصادية الهامة بالنسبة لعصره، وكان بالتالي أول اقتصادي في تاريخ الإقتصاد.⁽⁵¹⁾ فقد انفرد أرسطو بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الإقتصادية.⁽⁵²⁾ حتى اعتُبر أول محلّل اقتصادي؛ لأنّه كان أول من عالج بعض مفاهيم الإقتصاد السياسي، وأوّل من اكتشف بعض العلاقات بين هذه المفاهيم.⁽⁵³⁾ فقد كان كتاب أرسطو "السياسة" جامعاً لأُمور اقتصادية عدّة لدرجة أنّ "سانت هيلير" (B. Saint Hilaire) يعتقد أنّه (خالق الإقتصاد السياسي).⁽⁵⁴⁾ ولكنّ أهميّة الفكر الإقتصادي عند أرسطو تظهر على وجه

⁽⁴⁷⁾ - المرجع نفسه، ص. 35-36.

⁽⁴⁸⁾ - برتراند رسل، المرجع السابق، ص. 117.

⁽⁴⁹⁾ - حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص. 75.

⁽⁵⁰⁾ - برتراند رسل، المرجع السابق، ص. 142.

⁽⁵¹⁾ - رايح زيبري، المرجع السابق، ص. 7.

⁽⁵²⁾ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 72.

⁽⁵³⁾ - المرجع نفسه، ص. 7.

⁽⁵⁴⁾ - حسين علي الرفاعي، المرجع السابق، ص. 76.

الخصوص في دراسته عن موضوعات (نطاق الإقتصاد، القيمة، النقود وغيرها) تتصل بما نسميه اليوم الإقتصاد البحت أو التحليل الإقتصادي.⁽⁵⁵⁾ علماً أن أكثر آرائه الإقتصادية موجودة في كتابه "السياسة" وفي بعض أقسام كتابه "الأخلاق".⁽⁵⁶⁾

ومن المواضيع والمسائل الإقتصادية أو تلك المتعلقة بها، التي جاءت في كتاباته المواضيع والمسائل التالية أدناه:

1- العبودية (الرّق) (Slavery / Esclavage): إن المجتمع اليوناني - وخاصة في القرن الخامس ق.م - مجتمع قائم على العبودية (الرّق).⁽⁵⁷⁾ حيث كان ثلث سكان مدينة أثينا على الأقل من العبيد.⁽⁵⁸⁾ قد كان الإقتصاد اليوناني يقوم على استخدامهم، الشيء الذي أدى ببعض الفلاسفة لأن يهاجموا عدم عدالة استعبادهم. وفي هذه الظروف بحث أرسطو موضوع العبيد.⁽⁵⁹⁾ وبما أنه لم تكن تدفع أجور للعبيد مقابل عملهم، فلم يكن هناك معنى لبحث كيفية تحديد الأجور، وبدلاً من ذلك أصبحت المسألة اليونانية المهمة هي التبرير الأخلاقي والإقتصادي للرّق وشروط معاملة العبيد.⁽⁶⁰⁾ ولذلك نجد أرسطو يربط الرّق بالضرورة الإقتصادية اليونانية: إقتصاد الأسرة والدولة التي لا بدّ لحياتها من أن تشمل على أحرار يحكمون وعبيد يعملون.⁽⁶¹⁾ ومن أجل هذا قسم أرسطو الرّق إلى نوعين أساسيين، هما:

أ- الرّق الطبيعي: وهو الرّق العادل والمقبول، وسوّغه أرسطو كما يلي:

- **الحجة الفلسفية:** قال أرسطو: (كلّ من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية، وخير له أن يخدمنا من أن يُترك لنفسه. وفي كلمة؛ كلّ من ليس عنده من الروح والوسائل ما يُمكنه من عدم الإعتماد على الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا يملكون إلاّ الغريزة، أي الذين يشعرون جيّداً بالعقل لدى الآخرين، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم).⁽⁶²⁾ وهذا يعني أن أرسطو يرى أن السيادة والخضوع قانون عام من قوانين الطبيعة، وهو ينطبق على المجتمع، أي أن أساس الرّق كامن في الطبيعة البشرية، ولذلك يذهب أرسطو أن العبودية ظاهرة طبيعية تلازم الحياة الإنسانية دون تقييدها بزمان أو مكان معيّن، حيث قال: (أنّ الناس ليسوا متساوين بحكم الطبيعة، وإلّا ما يولد بعضهم

⁽⁵⁵⁾ - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 43.

⁽⁵⁶⁾ - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 345.

⁽⁵⁷⁾ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 71.

⁽⁵⁸⁾ - إي. راي كانتري، موجز تاريخ علم الإقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكنيبي، ترجمة: سمير كريم، ط1، المركز القومي للترجمة، 1734، القاهرة - مصر، 2011م، ص. 42.

⁽⁵⁹⁾ - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 41-42.

⁽⁶⁰⁾ - جون كينيث جالبريث، المرجع السابق، ص. 25.

⁽⁶¹⁾ - عيد السلام الترماني، الرّق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة (23)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،

نوفمبر 1979م، ص. 22.

⁽⁶²⁾ - محمد دويدار، المرجع السابق، هامش ص. 71.

للعبودية ويولد الآخرون للسيطرة والتحكم).⁽⁶³⁾ وعلى ذلك دافع أرسطو عن الرّق وسوّغه على أساس فكرتين أساسيتين، هما:

✓ على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد؛ فمن الأمم من يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً وحكاماً (كاليونانيين مثلاً)، وهناك أمم لا يصلح أفرادها إلا للخضوع لغيرهم، وهؤلاء هم العبيد. فكما يجب أن يخضع الجسد للعقل في الفرد، كذلك يجب أن يخضع العبيد للسادة، لإختلاف المواهب التي منحها الطبيعة لكلّ منهم؛ فهذا الرّق طبيعيّ وهو لا يتجافى مع العدالة في شيء، لأنه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها.⁽⁶⁴⁾

✓ على أساس ازدواجية جميع مظاهر الطبيعة بين الأعلى والأدنى؛ ويتمثل ذلك في النفس والجسم، والإنسان والحيوان. وفي مثل هذه الظروف يكون الأفضل للطرفين أن يكون هناك حاكم ومحكوم. فالليونانيون أعلى بطبيعتهم من البرابرة، ومن ثم فإنّ من الطبيعيّ أن يكون الأجانب عبيداً، ولكنّ هذا لا ينطبق على اليونانيين.⁽⁶⁵⁾ يقول أرسطو: (إنّ العبيد هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى، ومن الخير لهم، مثلما هو لكل الفئات الأقلّ شأنًا، أن يكونوا تحت حكم الأسياد... والحقيقة أنّه ليس هناك فرق كبير بين استخدام العبيد واستخدام الحيوانات المستأنسة).⁽⁶⁶⁾

- الحجة الإقتصادية: دافع أرسطو عن العبودية كتنظيم اجتماعي لإرتكاز الإنتاج على عمل العبيد، فقد كان تبريره قائماً على أساس أن العبيد أدوات إنتاج حين قال: (البعض يعتبر أنّ سلطة السيد لا تستند إلى أساسٍ طبيعيّ ويدّعي أنّ الطبيعة قد خلقتنا كلّنا أحراراً، وأنّ العبودية لم يوجدها إلا قانون الأقوى وأنها في ذاتها، وباعتبارها مجرد أثر للعنف، غير عادلة. من وجهة النظر الإقتصادية، ألاحظ أنّه من غير الممكن أن نعيش عيشة مريحة، أو حتى مجرد أن نعيش دون ما هو ضروري.. وبما أنّه لا يمكن تحقيق الهدف المحدّد لأيّ نشاطٍ دون أدوات، فإنّ الإقتصاد يحتاج إلى الأدوات لتحقيق أهدافه. ويوجد نوعان من الأدوات: أدوات جامدة وأدوات حيّة. فبالنسبة للملاحة تتمثل الدفة الأداة الجامدة والقبطان الأداة الحيّة. ويمثّل العامل في كل أنواع المهن نوعاً من الأداة. ومال معيّن هو في الواقع أداة وجود، ومجموع الممتلكات هي أدوات مجتمعة، والعبد من بينها يتمثّل في أداة حيّة مملوكة تفوق كلّ الأدوات الأخرى. فلو كان في استطاعة كلّ أداة أن تنفذ من نفسها إرادة أو فكر السيد... لما احتاج المهندس إلى العمّال ولا السيد إلى العبد).⁽⁶⁷⁾

(63) - عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، ط1، دار الحامد، عمّان - الأردن، 2012م، ص. 100-101.

(64) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 42.

(65) - برتراند رسل، المرجع السابق، ص. 166.

(66) - جون كينيث جالبريث، المرجع السابق، ص. 25.

(67) - محمد دويدار، المرجع السابق، هامش ص. 71.

ب- الرّق غير الطبيعي: وهو الرّق غير العادل وغير المقبول، وهو ما يحدث عندما تنهزم أمة من الأمم التي خلقت لتسود في حرب من الحروب، ويستعبد المنتصر أهلها؛ فهذا الرّق غير طبيعي، لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من اختلاف المواهب.⁽⁶⁸⁾ فالإغريق الذي يؤسّر في الحرب ويُباع لا يمكن أن يستحيل إلى عبيد ما دام لم يُخلق بطبيعته ليكون عبداً، فيلزم بالضرورة التسليم بأنّ بعض الناس يكونون عبيداً أينما كانوا، وأنّ آخرين لا يكونون عبيداً في أيّ مكان.⁽⁶⁹⁾

2- الملكية (Property / Propriété): تعرّض أرسطو لبحث موضوع ملكيّة الأموال؛ فانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصّة، وبإنشاء نظام الملكية الجماعيّة أو المشتركة:

أ- إلغاء الملكية الجماعيّة: ينتقد أرسطو مشاعية الملكية لدى طبقتا الحكّام والجنود في جمهوريّة أفلاطون ويرى بأنّها مخالفة لطبيعة الإنسان فضلاً عن إضرارها بمصلحة المجتمع.⁽⁷⁰⁾ فهو يرى بأنّ نظام الملكية الجماعيّة يؤدّي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع ما ينتجونه معاً فيما بينهم، وهذه المنازعات كفيلة بأنّ تؤدي بالنظام.⁽⁷¹⁾

ب- تفضيل الملكية الخاصّة: يدافع أرسطو عن الملكية الفرديّة بحجّة أنّها ضروريّة كدافع للعمل).⁽⁷²⁾ ولذلك يفضّل أرسطو نظام الملكية الخاصّة، فيترك لكل فرد حريّة تملّك الأموال، لأنّ هذا النظام يعتمد على حبّ كلّ فرد لذاته، فيسعى كلّ لتتّمية ملكيّته، فيزيد الإنتاج. ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق، بأنّ نقوّي لدى المُلّاك الشعور بمسؤوليتهم في مواجهة غير المُلّاك، فيستخدمون بعض ما يُنتجون من أموالهم لمساعدة من لا يملكون، قال أرسطو: (فمن الخير إذن أن تكون الملكية خاصّة، على أن يوجّه المُلّاك إلى استخدام ما يُنتجون استخداماً يفيدون به الجميع، يفرض بعض المبادئ الخُلقيّة عليهم).⁽⁷³⁾ فقد نادى أرسطو بأنّ تكون الملكية خاصّة ولكنّ الإنتفاع بها عام، أي وجوب استخدام الملكية الخاصّة للصالح العام.⁽⁷⁴⁾

3- نطاق الإقتصاد: يقسّم أرسطو الإقتصاد إلى نوعين:

(68) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 42.

(69) - عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص. 22.

(70) - إبراهيم كيّ، المرجع السابق، ص. 345.

(71) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 41.

(72) - إبراهيم كيّ، المرجع السابق، ص. 345.

(73) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 41.

(74) - زينب صالح الأشوح، الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخيّة مقارنة، من موقع كتب عربية

(www.kotobarabia.com)، ص. 50.

أ - الإقتصاد بالمعنى الخاص أو علم إدارة البيت (Oikonomik)؛ ويعني به الإقتصاد المنزلي المغلق الذي لم يعرف التبادل، ومن هذه الوحدة الإقتصادية المنزلية، وتطورها عبر القرية فالمدينة فالدولة، وضع أرسطو نظريته في نشوء المجتمع والدولة.⁽⁷⁵⁾

وهنا يركز التحليل الإقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها، والأموال هي التي تحقق هذا الإشباع، وطرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وكذلك الصناعة واستخراج المعادن. هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لإكتساب الأموال. علماً أن الوحدة الإنتاجية لهذه النشاطات هي الوحدات العائلية التي تكفي ذاتياً، أي تقوم بالإنتاج اللازم لإشباع حاجاتها (الإنتاج الطبيعي). ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية (المقايضة)، ثم المبادلة النقدية، أي تبادل السلع بوساطة النقود.⁽⁷⁶⁾ وهذا هو التبادل الطبيعي؛ سواء كان بالمقايضة أو النقد، وهو الذي يستهدف مجرد سدّ حاجة البيت.⁽⁷⁷⁾

ب - علم العرض أي فنّ الإكتساب (Crysmatistik)؛ ويقصد به الإقتصاد التبادلي، أي القائم على أساس الإنتاج من أجل التبادل.⁽⁷⁸⁾ والحقيقة أن ما سمّاه فنّ الإكتساب أو فنّ صناعة الثروة هو النشاط الموجّه نحو تحقيق الربح وتراكم الثروة وخاصة في شكلها النقدي.⁽⁷⁹⁾ وهذا هو التبادل غير الطبيعي؛ وهو الذي يستهدف مجرد الربح، أي تكديس النقود وقد هاجم أرسطو هذا التبادل غير الطبيعي بعنف.⁽⁸⁰⁾ وهنا يتكلّم أرسطو عن التجارة، وأنها ليست من قبيل النشاط الطبيعي، ومن ثمّ وجبت إدانتها، حيث يقول: (إنّ التجارة ليس فيها شيء طبيعي، فهي نتيجة المبادلة) وهذه الإدانة يمكن فهمها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النشاط التجاري كان يمارسه أساساً الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن اليوناني، وأنّه كان يركز على رأس مال المقرضين.⁽⁸¹⁾

4 - القيمة (Value / Valeur): يلاحظ أرسطو في تحليله لطبيعة السلعة أن الحصول على أيّ شيء أو استعماله يحمل طابعاً مزدوجاً؛ فأيّ شيء (سلعة) هي إما للإستهلاك الذي يحقق الهدف المباشر منها، أو يمكن استخدامه من أجل المبادلة. فالإستهلاك (أو الإستعمال) هي الحالة الطبيعية، أما المبادلة فهي حالة غير طبيعية، لأنّ السلعة لم توجد إطلاقاً من أجل المبادلة.⁽⁸²⁾ وبهذا يكون أرسطو قد فرّق بين نوعين من القيمة يكونان لكلّ سلعة من السلع:

⁽⁷⁵⁾ - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 346.

⁽⁷⁶⁾ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 72-73.

⁽⁷⁷⁾ - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 346.

⁽⁷⁸⁾ - المرجع نفسه، ص. 346.

⁽⁷⁹⁾ - رايح زيري، المرجع السابق، ص. 8.

⁽⁸⁰⁾ - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 346-347.

⁽⁸¹⁾ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 73 وهامشها.

⁽⁸²⁾ - عبد علي كاظم المعموري، المرجع السابق، ص. 103.

أ - قيمة الإستعمال (Use-Value / Valeur d'Usage): وهي قيمة الشيء الخاصة أو قيمته عند الإستعمال. أو خاصية موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لإشباع حاجة معينة.⁽⁸³⁾ فالحذاء مثلاً، تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه، وهذه القيمة تأتي من الإشباع الذي يعطيه الحذاء لمن يلبسه.⁽⁸⁴⁾

ب - قيمة المبادلة (Exchange-Value / Valeur d'Echange): وهي قيمة الشيء في التبادل. أو هي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة.⁽⁸⁵⁾ فالحذاء تكون له أيضاً قيمة مبادلة، وهو ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من تلك السلع.⁽⁸⁶⁾ ويقول أرسطو أن قيمة المبادلة تُشتق بطريقة أو بأخرى من قيمة الإستعمال، يضاف إلى ذلك أنه من الضروري أن نجد مقياساً مشتركاً بين الأشياء المتبادلة، وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا للآخر. ويتم تصوّر تبادل السلع - حسب أرسطو- كتبادل بين الأعمال: فلكي تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعماري وصانع الأحذية يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله، وأن يعطيه عمله كمقابل.⁽⁸⁷⁾

5 - النقود (Money / Monnaie): من الموضوعات الهامة التي بحثها وحللها أرسطو موضوع نشأة النقود ووظائفها والأساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس. وهذا البحث والتحليل الذي قام به أرسطو جعل منه مفكراً من أوائل من تعرّضوا، في تاريخ الفكر البشري، لبحث المشكلات النقدية⁽⁸⁸⁾:

أ - نشأة النقود: يشرح أرسطو بتفصيل تطوّر التبادل من شكله الطبيعي (لسد الحاجة) إلى شكله غير الطبيعي (المجرد الربح) ويربط التطوّر المذكور بتطوّر النقود نفسها من سلعة عادية إلى المسكوكات النقدية.⁽⁸⁹⁾ فقد وصف أرسطو منشأ النقود بوضوح يدعو إلى الإعجاب وإيجاز محكم بقوله إن ضرورات الحياة المختلفة لا يتم الحصول عليها بسهولة، ومن ثم وافق الناس على أن يستخدموا في تعاملات بعضهم مع بعض شيئاً مفيداً بصورة جوهرية ويسهل استعماله في أغراض الحياة، مثل الحديد والفضة وما شابه. ومن هذا الشيء كانت القيمة تقاس في أول الأمر بالحجم والوزن، ولكن بمرور الوقت وضعوا عليها ختماً، لتلافي متاعب الوزن وتحديد القيمة.⁽⁹⁰⁾ وتفصيل رأيه أن الناس، في المراحل الأولى من التطوّر، كانوا يلجؤون إلى المقايضة ليحصل كل منهم على ما يلزمه من الآخرين، عن طريق التنازل لهم عن جزء مما يفيض من إنتاجه هو. ولكن أحس الأفراد بعدئذٍ بكثير من الصعوبات العملية للمقايضة، فاتجهوا إلى اختيار سلعة من السلع وجعلوها "وسيطاً للمبادلة" فيما بينهم، فنشأت بذلك النقود. وكانت تلك السلعة التي اختيرت من

(83) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 75.

(84) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 43.

(85) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 75.

(86) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 43.

(87) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 75.

(88) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 46.

(89) - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 347.

(90) - جون كينيث جالبريث، المرجع السابق، ص. 28.

المعادن. وكانت توزن في كل عملية من عمليات المبادلة لتحديد وزنها، ولكن طُبِعَتْ عليها بعد ذلك علامة تبيّن وزنها، وتُغْنِي عن قيام الأفراد أنفسهم بعملية الوزن في كل مبادلة من المبادلات.⁽⁹¹⁾

ب - وظائف النقود: إنّ وظائف النقود حسب أرسطو، هي:⁽⁹²⁾

✓ كونها وسيطاً للمبادلة (Means of Exchange / Intermédiaire d'Echange)؛ أيّ

صلاحيتها للقيام بدور الوسيط بدل المقايضة.

✓ كونها أداة لقياس قيمة السلعة (Measure of Value / Mesure de la Valeur)؛ أيّ نقيس

بها قيمة السلع فنقول إنّ هذه السلعة تساوي كذا من وحدات النقد.

✓ كونها مخزناً للقيمة (Store or Stock of Value / Stock de Valeur)؛ أيّ أداة نحفظ فيها

بمخزّراتنا.

ج - أساس قبول النقود بين الناس: بالنسبة لأرسطو يتعيّن أن يكون للنقود خاصية السلعة، أيّ أن

تكون ناتجاً له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفتها النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (الفضة مثلاً قبل أن تكون نقوداً هي سلعة لها قيمة استعمال، إذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية، ولها قيمة تستقلّ عن وظيفتها النقدية)، وبضيف أرسطو باختصار أنّ بعض السلع، كالمعادن، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور النقود.⁽⁹³⁾ ولذلك فقد أخذ أرسطو بنظرية من مقتضياتها: (أنّ قبول النقود في المعاملات يرجع إلى قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها، لأنّ الناس يستطيعون استخدامها كمخزن للقيم). وبعبارة أخرى نحن نقبل النقود في المعاملات لأنّ للمادة المصنوعة منها (سواء أكانت ذهباً أم فضة أو غير ذلك) قيمة معينة، وهذه القيمة هي التي تجعلنا نقبل النقود في المعاملات.⁽⁹⁴⁾

6 - الربا (Usury / Usure) [الفائدة (Interest / Intérêt)]: رأينا سابقاً أرسطو تكلم عن التبادل غير

الطبيعيّ وهاجمه؛ لأنّه يستهدف تكديس النقود. وقد عبّر عن ذلك بأنّ سوء استعمال النقود هو الربا (أيّ استخدام النقود نفسها كمصدر لتكديس النقود) وهاجم هذا النظام على أساس كون النقود عقيمة.⁽⁹⁵⁾ أيّ أنّ لأرسطو رأي في الإقراض بفائدة، حين يقول: (أشدّ ما يكره بحقّ هو ما يجري في العمل من إقراض بفائدة). وذلك لأنّ الكسب المتحقّق منه إنّما يأتي من النقود نفسها، وهو ما لم يعد يتفق مع الغر الذي خلقت من أجله. فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة، بينما تؤدي الفائدة إلى تكاثر في كمية النقود نفسها.. فالفائدة هي نقود ولدتها نقود. وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة).⁽⁹⁶⁾

(91) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 44-45.

(92) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 45.

(93) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 76.

(94) - لبيب شقير، المرجع السابق، ص. 45.

(95) - إبراهيم كبّ، المرجع السابق، ص. 347.

(96) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص. 77.

فقد اعتبر أنّ كلّ فائدة تدفع على اقتراض النقود "رباً"، وانتقد الفائدة من هذه الناحية، بحجّة أنّها زيّادة في النقود التي تَرُدُّ عن النقود التي اقْتُرِضَتْ ولا يوجد أيّ داعٍ لكي تزيد النقود، وهي مجرّد وسيط للمبادلة، عند انتقالها من يدٍ ليدٍ بين الناس. فالنقود قد جعلت بطبيعتها لتحصل مبادلة السلع عن طريقها، وكل استعمال لها في هذا الغرض يكون "طبيعياً" ولا اعتراض عليه. ولكن عندما تستخدم النقود بواسطة صاحبها ليحصل من ورائها على ثروة نظير إقراضها بفائدة، فإنّه يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها، لأنّه لا يكون قد استخدمها لمبادلة السلع، ولكن للحصول منها مباشرةً على ثروة، وهو أمر "ضدّ الطبيعة".⁽⁹⁷⁾

د. فلاح أحمد

⁽⁹⁷⁾ - لبيب شقير، المرجع السابق، ص ص. 45-46.

المراجع (ترتيب سنوي):

I. الكتب المتخصصة:

- 1- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد، عمان - الأردن، 2012م.
- 2- إي. راي كانتري، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ترجمة: سمير كريم، ط1، المركز القومي للترجمة، 1734، القاهرة - مصر، 2011م.
- 3- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر/أيلول 2000م.
- 4- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة - مصر، 1995م.
- 5- محمود عبد المولى، تطوّر الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، جانفي 1986م.
- 6- جوزف لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، ترجمة: ممدوح حقي، ط1، منشورات عويدات، بيروت - لبنان/باريس - فرنسا، 1984م.
- 7- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
- 8- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، سلسلة كتابك (68)، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1978م.
- 9- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 1973م.
- 10- إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط1، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، 1970م.
- 11- حسين علي الرفاعي، خلاصة الاقتصاد السياسي، مطبعة الترقى، القاهرة - مصر، يناير 1928م.
- 12- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة - مصر، مجهول سنة الطبع.

II. الكتب العامة:

- 13- برتراند رسل، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، ترجمة: فؤاد زكريا، ج1، ط2، سلسلة عالم المعرفة (364)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 2009م.
- 14- ول ديورانت، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى ديوي: حياة وآراء أعظم رجال الفلسفة في العالم، ترجمة: فتح الله محمد المشعشع، ط1، منشورات مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، 2004م.

- 15- ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: عطيات أبو السعود، سلسلة عالم المعرفة (225)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر/أيلول 1997م.
- 16- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون، مجهول بلد الطبع، 1986م.
- 17- السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الإقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1986م.
- 18- محمد بدوي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1985م.
- 19- عبد السلام الترماني، الرق ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة (23)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1979م.

III. المطبوعات:

- 20- رايح زيري، محاضرات في تاريخ الفكر الإقتصادي، مطبوعة لطلبة السنة الثانية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1989م.

IV. المواقع الإلكترونية:

- 21- زينب صالح الأشوح، الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، من موقع كتب عربية (www.kotobarabia.com).